غسان ضو: اكثر من ٣٠٠ الف مستفيد من خدمات صناديق التعاضد الصحية

يكشف رئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية في لبنان غسان ضو ان عدد الذين يستفيدون من الخدمات الصحية لصناديق التعاضد الصحية يفوق ال ٣٠٠ الف مستفيد في جميع المناطق، حيث يتم دفع زهاء ١٦٠ مليار ليرة سنويا لجميع المستشفيات والمختبرات وسائر مقدمي الخدمات الطبية.

واشار الى امكانية تطوير دور صناديق التعاضد الصحية حيث يشارك الاتحاد والصناديق في تأسيس مراكز طبية واستشفائية تعاضدية كما هو قائم في كثير من البلدان وبالتعاون والتنسيق مع نقابتي الاطباء والمستشفيات. وقال ضو:

لا بد في البداية ان اشكر مجلة «الصحة والانسان» الكريمة لتناولها موضوع دور صناديق التعاضد الصحية في لبنان، لان من ضمن ما تحتاجه هذه الصناديق هو مساهمة الاعلام في الاضاءة على هذا الدور الذي تقوم به الصناديق في خدمة مشتركيها.

لم يكن ليكون اي دورلاي صندوق تعاضد صحي لو كان لنا في لبنان نظام رعاية صحية يشمل بتقديماته جميع المواطنين ويعطيهم التغطية الاستشفائية والصحية اللازمة و يمنحهم الامان.

الواقع الصحي في لبنان يظهر ان كل من الضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين والسلك العسكري وشركات التأمين الخاصة تغطي حوالي ثلثي الشعب اللبناني، ويبقى ثلث عدد المواطنين «مليون وثلاثمائة الف مواطن» لا يملكون اية تغطية صحية، وموازنة وزارة الصحة غير كافية. من هنا نشأت صناديق التعاضد الصحية في لبنان لتلبي حاجة ملّحة يحتاجها مجتمعنا ضمن توجه اجتماعي لا يتوخى الربح. فمقابل اشتراكات مدروسة معفاة من الضرائب والرسوم يمكن للمواطن ان يعتمد على تقديمات الصناديق ليحمي عائلته من مخاطر المرض وارتفاع الكلفة الاستشفائية.

٣٠٠ الف مستفيد

واضاف ضو: انتشرت الصناديق في جميع انحاء الوطن من الشمال الى الجنوب والبقاع والجبل وبيروت لتشكل شبكات امان اجتماعي تخدم منتسبيها الذين فاق عدد المستفيدين منهم ثلاثمائة الف مواطن في جميع المناطق، وهي تدفع عنهم لجميع المستشفيات والمختبرات وسائر مقدمي الخدمات الطبية حوالي ١٦٠ مليار ليرة سنويا من خلال الاشتراكات التي يسدّدون.

ان استراتيجية الفكر التعاضدي ترتكز على مبدأ الجماعة وان معظم عائلاتنا من ذوي الدخل المحدود. ورب العائلة الذي يعاني لتأمين حاجاته الضرورية خلال الشهر لا يمكنه ان يتحمل دفع فاتورة استشفاء تصل الى الالاف من الدولارات، ولذلك فانه مع انتسابه لصندوق تعاضد يضم الالاف تتراكم اشتراكات المنتسبين وتمنحه القدرة المالية على مواجهة حالات الاستشفاء وتسديد الفواتير الطبية بسهولة.

تطوير البرامج من الفائض

وتابع: ان برامج تقديمات الصناديق تختلف بين تغطيات الطبابة والاستشفاء داخل شبكات المستشفيات في العاصمة، وفي المناطق وحتى في الخارج الى جانب تغطية الفحوصات في المختبرات والمعالجات الفيزيائية والادوية والخ... ولكل برنامج كلفة اشتراك محددة ترتكز على دراسة علمية لتؤمن استمرار توازن التمويل المالي لكل صندوق الى جانب الحماية المالية التي يؤمنها معيد التأمين. وبعد سنوات الخبرة التي مرت على الحركة التعاضدية، نجد ان كثير من الصناديق قد حققت الاحتياط اللازم وطورت برامج تقديماتها، اذ ان الفائض الذي يتحقق يعاد استعماله لصالح جميع المستفيدين. وهذا ما يجّسد اهداف العمل الاجتماعي الذي تقوم به الصناديق.

ولا بد من الاشارة الى ان دور الصناديق في لبنان كان مجال تقدير من المسؤولين في الداخل والخارج، اذ ان اتحاد صناديق التعاضد في لبنان هو عضو في المؤسسة الدولية للتعاضد التي مركزها بروكسيل وتضمّ ٦٤ بلدا يعتمد التعاضد كنظام مكمل لتقديمات الضمان الاجتماعي. وايضا وقّع الاتحاد مع التعاضديات الفرنسية بروتوكول تعاون وتبادل خبرات قدمت بموجبه التعاضديات الفرنسية للاتحاد في لبنان تمويل لمركزي معالجة السمع والبصر في مقر الاتحاد في الحازمية، وفي مقر صندوق التعاضد الصحي اللبناني في النبطية حيث يحصل المنتسبون على المعاينات الطبية في الاختصاصات المذكورة مجانا.

تأسيس مراكز طبية واستشفائية تعاضدية

وقال ضو: ان اتحاد صناديق التعاضد الصحية في لبنان الذي يضم معظم الصناديق العاملة، وبعد تنظيمه مؤتمر اليوم الوطني للتعاضد الصحي خلال العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ومشاركة وحضور الوزراء والمسؤولين، وكذلك حضور ومشاركة رئيس التعاضديات الفرنسية اتيان كانيار والوفد المرافق، وبعد الندوات المتخصصة التي اعدها مع مسؤولي المديرية العامة للتعاونيات المشرفة على قطاع صناديق التعاضد، توصل الى مراجعة المرسومين ٧٧/٣٥ و٥١٥ لتطوير اهداف الحركة التعاضدية ودعمها لتكون مساهما اساسيا في مجال الحماية الصحية للمواطنين، بحيث تشارك في تعميم الامان والاستقرار في المجتمع، وتقدم افضل البرامج بالتعاون والمشاركة مع اكفأ شركات الادارة الطبية ومعيدي التأمين وصولا الى الادارة الذاتية المشتركة التي تمنح الصناديق وفراً، يمكن ان يتطور الى مشاركة الاتحاد والصناديق في تأسيس مراكز طبية واستشفائية تعاضدية كما هو قائم في كثير من البلدان وبالتعاون والتنسيق مع نقابتي الاطباء والمستشفيات.

واعتبر ضو ان اعتماد اي نظام صحي شامل في الوطن، له كلفة، ويتطلّب التمويل اللازم، وكلنا يعلم الوضع الاقتصادي والمالي، ولذلك فان مساهمة المواطن عبر صناديق التعاضد تعبر عن المشاركة في تحمل قسم من فاتورة الاستشفاء الوطنية.

وختم: ان ما تقوم به الصناديق يجب ان يتوسع ليشمل جميع المواطنين اذ ان الصحة هي رأسمال الوطن وحق المواطن في الاستشفاء والطبابة تقرّه وتكفله جميع الشرائع الدولية وحقوق الانسان.

وكما ابلغنا احد كبار المسؤولين ان عملنا الجاد والشفاف الذي نقوم به يشكل نقطة ضوء في عتمة ظروفنا الحاضرة. ومع ذلك نحن نعمل معا نحو مستقبل صحي افضل.